ترقية صادرات القطاع الزراعي في الجزائر بين الفرص والتحديات

بحري بسمة

طالبة دكتوراه

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر

الملخص:

حظي القطاع الزراعي في الجزائر مؤخرا باهتمام كبير من قبل الباحثين والخبراء خاصة وأن الأزمات المتعاقبة على الاقتصاد الوطني والناتجة عن التقلبات المستمرة في أسعار النفط أصبحت تستدعي تعجيل إيجاد البديل الاقتصادي الأمثل والأكثر استدامة، فالقطاع الزراعي في الجزائر عرف عدة تطورات من خلال ما خصِّص له من برامج وسياسات تنموية رامية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليل من التبعية للخارج إلا أنه لا يزال يغطي عجزه عن طريق الاستيراد بالرغم مما يتوفر عليه من فرص ومقومات هائلة يمكن أن تكسبه مكانة تنافسية قوية في الأسواق الدولية، مما يجعله قطاعا يستدعي البحث عن حلول واستراتيجيات جادة لتثمين المكتسبات والمزايا الكبيرة التي يتوفر عليها والتي يمكن أن تحقق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية. وتقلل من فاتورة الواردات كما تعزِّز من فرص التوسع في الأسواق الدولية والاستفادة من المزايا والتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، التصدير، الصادرات الزراعية، التنمية الزراعية.

Résumé:

Le secteur agricole en Algérie a récemment reçu une attention considérable des chercheurs et des experts, d'autant plus que les crises successives de l'économie nationale résultant des fluctuations continues des prix du pétrole nécessitent une recherche rapide d'une alternative plus durable. Le secteur agricole connaît plusieurs développements représenter dans des programmes et politiques à pour but atteindre l'autosuffisance et réduire la dépendance à l'extérieur, mais il est toujours couvre leur déficit grâce à l'importation, en dépit des opportunités et de l'énorme potentiel qui peut prendre une position concurrentielle forte sur les marchés internationaux, ce qui en fait un secteur qui appelle des solutions et des stratégies sérieuses pour valoriser les avantages importantes qui sont disponibles et qui peuvent atteindre l'autosuffisance dans de nombreuses cultures agricoles, et de réduire la facture d'importation et d'améliorer les possibilités d'expansion sur les marchés internationaux et tirer profit aux avantages et l'évolution de l'économie mondiale.

Les mots clés : Secteur agricole, exportations, exportations agricoles, développement agricole.

تمهيد:

يعتبر القطاع الزراعي من بين أهم القطاعات التي تخدم التنمية الاقتصادية ذلك للدور الكبير الذي يساهم به في توفير الغذاء والتقليل من التبعية الاقتصادية، كما أنه قطاع يستوعب بشكل كبير اليد العاملة، ناهيك على أنه يعتبر قاعدة للقطاعات الأخرى على اعتبار أنّه يساعد في تطوير الصناعات المرتبطة بالزراعة، من أجل هذا تُولَى أهمية خاصة لتنمية وترقية هذا القطاع وتطويره للاستفادة من دوره في التنمية الاقتصادية، كذلك هو الحال بالنسبة للجزائر أين تسعى هي الأخرى إلى تنمية ودعم هذا القطاع من خلال ما خُصِّص له من استراتيجيات تنموية تمثلت في عديد البرامج والإصلاحات بدءا من برنامج التسيير الذاتي إلى غاية برنامج التجديد الفلاحي. بغية إيجاد بدائل تنموية متنوعة تحرك القدرة الإنتاجية وتحفّز الصادرات الوطنية هذه الأخيرة التي تعتبر مصادر هامة للحصول على العملة الصعبة والحيلولة دون الوقوع في الصدمات الخارجية الناجمة عن اعتماد مصدر تمويلي واحد.

ذلك أنّ التبعية المفرطة للثروة الريعية الناضبة واعتمادها كمصدر رئيس للإيرادات جعلت الاقتصاد الجزائري عرضة للأزمات بشكل كبير، في حين تهمَّش قطاعات أخرى لا تقل أهمية وبالإمكان أن تعطي دفعة قوية للاقتصاد الوطني، على غرار القطاع الزراعي الذي يمكن أن يمثل بديلا هاما ومستديما لقطاع المحروقات خاصة وأنه يتوفر على فرص ومقومات هائلة يمكن أن تكسبه مكانة تنافسية قوية في الأسواق الدولية مما يجعله قطاعا يستدعي البحث عن حلول واستراتيجيات جادة لتثمين المكتسبات والمزايا الكبيرة التي يتوفر عليها والتي يمكن أن تحقق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية، وتقلل من فاتورة الواردات، كما تعزِّز من فرص التوسع في الأسواق الدولية والاستفادة من الفرص والتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي.

انطلاقا من الطرح السابق ارتأينا بلورة إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ما هي فرص وتحديات ترقية صادرات القطاع الزراعي في الجزائر؟

أهمية البحث:

تستوحي هذه الورقة البحثية أهميتها وفائدتها العلمية والعملية من أنّها تعالج موضوعا يحظى باهتمام بالغ في الوقت الراهن، أين تتجه الجزائر نحو تبني استراتيجيات جادة من أجل تنويع صادراتها خارج المحروقات وخاصة القطاع الزراعي ذلك أنّ أكبر نسبة واردات ترهق كاهل الجزائر غالبا ما تكون من المنتجات الزراعية على غرار القمح والمواد الغذائية.

أهداف البحث:

نتوخى من خلال هذا البحث تسليط الضوء على واقع التنمية الزراعية في الجزائر، وتشخيص مدى مساهمة القطاع الزراعي في التخفيض من الواردات وتطوير الصادرات، بالإضافة إلى إبراز الفرص المتاحة أمام هذا القطاع للتوسع في الأسواق الدولية وكذا آليات ترقية صادرات المنتجات الزراعية الجزائرية في الأسواق الدولية.

وللإجابة على الإشكالية السالفة الذكر قسمنا البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: واقع القطاع الزراعي في الجزائر؛

المحور الثاني: الفرص المتاحة أمام ترقية صادرات المنتجات الزراعية نحو الأسواق الدولية؛

المحور الثالث: التحديات والصعوبات التي تواجه ترقية صادرات المنتجات الزراعية نحو الأسواق الدولية؛

المحور الرابع: آليات ترقية صادرات المنتجات الزراعية الجزائرية نحو الأسواق الدولية.

أولا: واقع القطاع الزراعي في الجزائر

إنّ ما يعرفه القطاع الزراعي مؤخرا في الجزائر من اهتمام كبير إنّما هو سعي نحو تثمين البدائل المتاحة أمام الاقتصاد الوطني للتحرر من قيود التبعية النفطية، على اعتبار أنّ القطاع الزراعي يمثل البديل الأمثل لمواجهة الأزمة الراهنة ومعالجة الخلل الهيكلي في الاقتصاد، فالمتتبع لما يمر به هذا القطاع من استراتيجيات وسياسات يلاحظ سعي الجزائر إلى تطوير هذا القطاع والنهوض بقدراته، من أجل هذا ارتأينا استعراض بعض المؤشرات التي نجد أنها ضرورية ومعبرة عن الواقع الزراعي في الجزائر والتي تمكننا من معرفة مكانة المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية.

1- مؤشرات حول القطاع الزراعي في الجزائر:

من أجل دراسة واقع القطاع الزراعي في الجزائر يتوجب التطرق إلى مجموعة من المؤشرات والإحصائيات والتي سوف نستعرض أهمها بحسب إمكانية اعتمادها في هذه البحث.

1-1- الصادرات والواردات الكلية:

قبل التطرق إلى واقع الإنتاج الزراعي ارتأينا أولا إلقاء نظرة على حجم الصادرات والواردات الكلية؛ حيث تبين النتائج الإجمالية للتبادلات الخارجية الجزائرية لسنة 2016 عجزا في الميزان التجاري قدر ب 17,84- مليار دولار مسجلا بذلك ارتفاعا عنه في سنة 2015 بنسبة 4,8 % مليار دولار هذا ما يفسره الانخفاض المسجل في كل من الصادرات والواردات في هذه الفترة مع استمرار الارتفاع في فاتورة الواردات على حساب الصادرات؛ هذا ما يبينه الجدول (1). مابين سنتي 2015- 2016 سجلت الواردات الجزائرية انخفاضا قدر ب 9,62 % لكن في المقابل انخفضت أيضا الصادرات قدر ب 16,69 %، مما رفع قيمة العجز المالي للميزان التجاري. (أنظر الجدول 1).

1-2- تطور الإنتاج الزراعي الجزائري:

تشير المعطيات في الجدول (2) الذي يوضح تطور الإنتاج الزراعي في بعض الفروع الزراعية على أن الإنتاج الجزائري من الحبوب عرف تراجعا في الفترة 2012-2014 مسجلا انخفاضا إلى 3435,23 ألف طن في سنة 2014 بعدما سجل 5137,15 في سنة 2012، كذلك هو الحال في إنتاج البطاطا هو الآخر الذي تراجع إلى4673,52 ألف طن في سنة 2014 بعدما كان 4928,03 ألف طن في سنة 2013، أما الإنتاج السنوي لكل من التمور، اللحوم الحمراء والبيضاء، البقوليات، والخضر فقد عرف تحسنا على الرغم من ضآلته.

في حين سجل الإنتاج الوطني حسب إحصائيات وزارة التجارة من الحبوب للأشهر الثمانية الأولى من سنة 2017 34.8 مليون قنطار.[1] ليبقى بذلك إنتاج الحبوب متذبذبا بين سنة وأخرى قد يعود السبب الرئيس لشحّ تساقط الأمطار في الفترة السابقة ذلك أن الزراعة الجزائرية تعتمد على الأمطار بشكل كبير.

1-3- المساهمة في الناتج الداخلي الخام:

من الجدول (3) نلاحظ أن الناتج الزراعي يعرف تطورا ملموسا منذ سنة 2010 وذلك كنتيجة فعلية للسياسات التنموية التي مر بها ومن بينها سياسة التجديد الفلاحي الذي تبنته الجزائر، رغم التراجع الطفيف الذي شهده في سنة 2015 محققا بذلك مساهمة متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي قدرت ب 11,5 % في سنة 2015، هذا ما يعكس قلة إنتاج هذا القطاع حيث تبقى النسب المحققة ضئيلة بالرغم من المبالغ والسياسات التنموية الموّجهة للقطاع خلال هذه الفترات. الأمر نفسه

بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج الزراعي الذي قدر ب 568 دولار مسجلة تراجعا في سنة 2015 حيث قدرت ب524 دولار.

من جهة أخرى حقق القطاع نسب نمو متواضعة في الفترة 2005-2015 قدرت ب 10,2 %، فيما تراجع أداء النشاط الزراعي الجزائري ب 4,9 % في 2014-2015. (أنظر الجدول(4))

1-4- الكفاءة الاقتصادية الزراعية:

وتمثل الكفاءة الاقتصادية الزراعية نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي / نسبة القوى العاملة بالزراعة إلى القوى العاملة الكلية.[2]

إن الملاحظ أن الكفاءة الاقتصادية الزراعية لم تشهد تحسنا كبيرا من خلال ما هو ظاهر في النسب أدناه (الجدول (5)) هذا ما يفسره الناتج الزراعي المتواضع الذي لم يصل بعد إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية.

1-5- الميزان التجاري الزراعي:

يبين الميزان التجاري الزراعي الوضعية التجارية للقطاع حيث تعكس الصادرات منه مدى تطور القطاع، كما تبين مدى تحقيق الدولة للاكتفاء الذاتي في حين تبيّن وارداته مدى عجز القطاع وتبعية للخارج. والجدول الموالي يوضح لنا مدى مساهمة الزراعة الجزائرية في ترقية الصادرات.

1-5- 1- مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات:

من خلال الجدول (6) الذي يوضح تطور صادرات الجزائر الزراعية من سنة 2005 إلى غاية 2014 وكذا معدل النمو السنوي لها يتبين لنا أن الصادرات الزراعية تعرف تحسنا من سنة لأخرى حيث بلغت 403 مليون دولار سنة 2014 مقابل 399 مليون دولار في 2013 إلا أن الفائض الزراعي القابل والموجّه للتصدير يبقى جدُّ محدود، وأغلبه ليس من السلع الغذائية الرئيسية، فأهم ما يمكن استنتاجه هو أنّ الإنتاج الزراعي الجزائري الموجه للخارج لا يزال هشاً من حيث تنوع تركيبته السلعية.

حيث انحصرت الصادرات الزراعية لسنة 2016 في عدد محدود من الخضر بقيمة إجمالية قدرت ب 4,4 مليون دولار؛ سجلت أهمها في: الكمأ ب 1,9 مليون دولار، البصل والكراث بقيمة 1,2 مليون دولار، الطماطم 0,08 مليون دولار والبطاطا بقيمة 1مليون دولار. وجّهت هذه الخضر وأولها الكمأ بالدرجة الأولى إلى قطر تليها الإمارات العربية المتحدة، في حين كانت 99 %من صادرات البصل إلى تونس، أما فيما يخص البطاطا والطماطم فأول زبون هو الإمارات العربية المتحدة تأتي بعدها قطر.

كما أن عدد المؤسسات المصدِّرة لهذه المواد لسنة 2016 محدود جدا وتمثلت في:

- **الكمأ:** الأهلية للتصدير والاستيراد (EL AHLIA import export)، سلام مزاب للتصدير (SALAM M'ZAB EXPORT) و FRUIT STORE EXPORT ؛
- **الطماطم:** MERTRAV SERVICES GENEREAUX, Lagouba Mohamed, Moulay Mohamed؛

- **البصل**: entreprise Menour export, Djebailico import export, Milev bio import export, Serena import export؛

- **البطاطا** : Benzaza import export, Sophom, Mazadee import export, Sig agro؛[3]

تبقى بهذا دائما الحصة الأكبر من الصادرات الجزائرية من المحروقات والتي شكلت 93,84 % من إجمالي الصادرات لسنة 2016 رغم انخفاضها عن 2015 ب 17,12 % وهذا راجع لعدم الاستقرار الذي تشهده أسعار النفط، فيما شكلت الصادرات خارج المحروقات حسب فئة المنتجات نسبا متفاوتة حيث لم تمثل حصة المنتجات الغذائية من الصادرات الكلية سوى 1,13 % بقيمة 327 مليون دولار في حين كانت نسبة المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية 0,06 % [4].

الأمر الذي يؤكد استمرار تبعية الاقتصاد لريع المحروقات وفشل السياسات والبرامج التنموية في تنويع المداخيل وكذا تنويع هيكل الصادرات رغم التكلفة الكبيرة لهذه المنتجات في الواردات الجزائرية.

1-5-2- مساهمة الزراعة في التقليل من الواردات:

استطاعت الجزائر في السنوات الأخيرة الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات منها البطاطا واللحوم البيضاء والفواكه والخضار إلا أنها رغم ذلك تبقى لحد الآن من أكبر مستوردي الحبوب وخاصة القمح، وهذا يجعلنا ندفع أكبر ثمنا لما نستورده لسدِّ الفجوة الغذائية بين الإنتاج المحلي والاستهلاك .[5]

رغم التحسن الطفيف في هيكل الصادرات الزراعية خلال الفترة 2005-2014 إلا أنه في المقابل تبقى فاتورة الواردات ثقيلة رغم التراجع الذي سجِّل في 2014 والذي قدِّر ب 1,1- % (أنظر الجدول (7)) حيث لا يزال السبيل الأول لتلبية الاستهلاك الوطني هو الاستيراد لتغطية العجز الغذائي. هذا ما يمكن تفسيره بأن الجزائر لا تزال تعاني من التبعية الغذائية في مواد الاستهلاك الواسع، فصادرات الجزائر من المحروقات ما تزال هي المهيمنة في المقابل ترتفع فاتورة الواردات الغذائية بالأساس رغم تشديد السلطات مؤخرا في إجراءات الاستيراد؛ أين عرفت السلع الغذائية والمواد الاستهلاكية غير الغذائية على التوالي انخفاضا في فاتورة وارداتها لسنة 2016 بنسبة قدرت ب 11,72 % و4,62 % حسب ما يبنه الجدول (8).

مما سبق توضيحه من خلال مؤشرات التنمية الزراعية في الجزائر نلاحظ ما يلي:

- عجز في النسيج الفلاحي الذي تجسد في محدودية مساهمته في ترقية الصادرات والأخذ بمرتكزات النهوض ودعائم التوسع ذلك لضعف تنافسية الاقتصاد الوطني عموما والإنتاج الزراعي تحديدا؛
- القاعدة الزراعية جدُّ متواضع وتفتقر للتنوع؛
- الإنتاج الزراعي للمواد ذات الاستهلاك الواسع لا يغطي كامل الاحتياجات الوطنية بالتالي يتم اللجوء إلى الاستيراد المكثّف لتغطية العجز؛
- المساهمة متواضعة للناتج الزراعي في الناتج الداخلي الخام؛
- مبالغ ضخمة تتكبدها الميزانية الجزائرية في فواتير الواردات لتغطية عجزها الغذائي وخاصة القمح الذي لم يتسنى لنا بعد تغطية كامل احتياجاتنا الوطنية محليا؛
- صادرات هذا القطاع جد محدودة وهامشية وتتركز في عدد قليل من المنتجات؛

- اقتصار نشاط التصدير الزراعي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي غالبا ما تفتقر للتحكم في معايير الإنتاج والمنافسة الدولية، مما قد ينجم عنه عرض سلع تفتقد للمواصفات الدولية على الرغم من أنّه غالبا ما نجد أنّ المنتجات الزراعية الوطنية تحظى بطلب كبير في الخارج إلا أنها لا تزال تعاني من عدم توفرها على المعايير الدولية.
- تطور ملحوظ يشهده القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة إلا أنه مازال في حاجة إلى استراتيجيات متكاملة ومتناسقة لدعم وتطوير قدراته الإنتاجية وتعزيز تنافسيته كما هو بحاجة إلى تثمين الموارد المتاحة والفرص التي يمكن أن تكتسب القطاع مكانة هامة في الأسواق الدولية كما يجب الاهتمام أكثر بالمنتجات ذات الميزة وكذا البنية القاعدية المساعدة على التصدير.

ثانيا: الفرص والإمكانات المتاحة أمام ترقية صادرات المنتجات الزراعية نحو الأسواق الدولية

تتوفر الجزائر على إمكانات وفرص هائلة تؤهلها لترقية الاقتصاد الوطني وتبوء مكانة مرموقة في المجال الزراعي ضمن دول المنطقة، سواء أكانت هذه الإمكانات بشرية، أم طبيعية، تحتاج فقط إلى المزيد من التثمين والاستغلال الأمثل لترقية صادرات المنتجات الزراعية، يمكننا إيجاز أهم هذه الفرص والإمكانات كما يلي:

- تعدد البيئات المناخية الزراعية؛
- استخدام كميات منخفضة من المواد الكيميائية؛
- سوق كبير (الأسواق المحلية والمجاورة الخارجية: البحر الأبيض المتوسط والبلدان الإفريقية و العربية)؛
- إمكانية توفير المنتجات وتزويد السوق على مدار السنة وحتى في غير المواسم؛
- تشكيلة كبيرة من المواد؛
- منتجات ذات نوعية جيدة وحتى بيولوجية. [6]

- كما تمتلك الجزائر رصيدا هاما من الأراضي الزراعية الكلية والتي تقدر بحوالي 42,46 مليون هكتار في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة لم تكن إلا حوالي 8,42 مليون هكتار فقط لسنة 2009 بنسبة 20 % من المساحة الزراعية الكلية، فعند مقارنة الرقمين السابقين نجد أنه هناك إمكانية حقيقية لزيادة المساحة الصالحة للزراعة.[7]
- تتنوع المحاصيل الزراعية الجزائرية لا سيما الحبوب، النخيل وتربية المواشي من الأغنام والأبقار والدواجن في حين تتمثل الصادرات الزراعية في التمور وزيت الزيتون ومؤخرا بعض المنتجات الغذائية كالعجائن وغيرها هذا ما يستدعي إعطاء دفعة للمنتجات الأخرى حتى يكون هناك تنويع في الصادرات من المنتجات الفلاحية والغذائية.[8]

كما هناك مزايا أخرى تمثل فرصا هامة يتوجب استغلالها وتثمينها لترقية صادرات الجزائر من الإنتاج الزراعي منها:

- التنوع الكبير للمناطق الطبيعية والكفاءات الإنتاجية المقابلة لها؛
- ثراء في الموارد الطبيعية البيولوجية النباتية والحيوانية؛
- التنوع والنمو المتزايد في الطلب المحلي على المنتجات الزراعية ذات الجودة؛
- القدرة التصديرية لمنتجات زراعية لمجابهة الطلب الخاص بالمنتجات البيولوجية والمتاحة محليا على نطاق واسع؛
- موارد بشرية أغلبها من فئة الشباب؛
- الاهتمام القوي للشركاء الأجانب بالاستثمار والمساهمة في تحقيق البرامج الطموحة للتنمية الزراعية والغذائية والتنمية الريفية الجزائرية.[9]

• من جهة أخرى يعتبر القرب من الأسواق الأوربية، العربية والإفريقية فرصة هامة: حيث تشكل الأسواق الأوروبية فرصة هامة لترقية الصادرات حيث أن هذه الأسواق تتميز بالحجم الكبير من الزبائن المرتقبين حيث يتوقع بها مالا يقل عن 380 مليون مستهلك و بمتوسط دخل فردي يضاهي 20 ألف دولار سنويا هذا من جهة ناهيك عن تقاربها الجغرافي مع الجزائر والذي يمكن من تحقيق وفورات في تكاليف عملية التصدير مما يزيد من تنافسية السلع المصدَّرة كذلك هو الشأن في الأسواق الإفريقية التي تعد أسواقا تقليدية ومجالا واعدا للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات وخاصة القطاع الزراعي إذ أن هذه الأسواق تتميز بكبر حجم الزبائن المرتقبين فيها حيث يتوقع فيها ما لا يقل عن 800 مليون مستهلك كما تتوفر كل الحوافز الجمركية والتي تتبناها الكثير من التكتلات الدول الإفريقية ويمكن دخولها بشكل أيسر من أي سوق أخرى. كما أن الأسواق العربية وبحكم التقارب الثقافي الذي يسمح بتنميط المنتجات بدل تعديلها وفق الاحتياجات المختلفة لكل سوق.[10]

ثالثا: التحديات والصعوبات التي تواجه ترقية صادرات المنتجات الزراعية نحو الأسواق الدولية

إنّ جلَّ الصعوبات التي تواجه دخول المنتجات الزراعية الجزائرية إلى الأسواق الدولية إنّما هي نتيجة لضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وعدم قدرة النسيج الإنتاجي خارج المحروقات على تحقيق الوفرة والاكتفاء الذاتي كما يعاني من تركز في الصادرات في عدد محدود من المنتجات هذا الآخر يؤثر على تنافسيتها وعلى قدرتها في المحافظة على حصتها في الأسواق الدولية للسلع التي تتمتع فيها بميزات نسبية، كما أنّ جهود الدولة لا تزال محدودة في تغيير وتنويع هيكل صادراتها.

هناك جملة من الصعوبات والعراقيل تحد من ترقية صادرات الجزائر الزراعية نوجزها فيما يلي:

• **الوضع السياسي والأمني**: إن تدهور الحالة الأمنية بين 1992-1999 كان له تأثير بالغ على أداء المؤسسات القائمة، وهجرة الاستثمار والأموال، وعزوف المستثمرين الأجانب، ماعدا بعض الاستثمارات المتعلقة بقطاع المحروقات، لكن مع بداية القرن 21 بدأنا نشهد تحسنا في مجال الأمن وهو ما كان سيؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار الوطني، لكن يبدو أن البحبوحة المالية التي عاشتها البلاد أنست أصحاب القرار أهمية دعم المؤسسات والتصدير خارج المحروقات.

• **البنية التحتية**: رغم المبالغ الكبيرة التي تخصصها الدولة الجزائرية في مشاريع البنية التحية كالطرقات والسدود والموانئ إلا أنها احتلت الرتبة 106 من بين 175 دولة عالميا من حيث تطور البنية التحتية ومختلف المرافق وهو ما يعبر عن مستوى غير مشجّع على الاستثمار.

تحرير التجارة الدولية: ابتداء من 1994 شرعت السلطات العمومية بوضع برامج للإصلاح الاقتصادي واتخاذ إجراءات واسعة بغرض تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح، كما انضمّت إلى عدة تجمعات وتنظيمات اقتصادية وتجارية إقليمية ودولية، كاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية في 2005 ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في 2009، ناهيك عن المساعي المتواصلة للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية منذ 1995، لما لذلك من دور في تسهيل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وتحقيق الاندماج الاقتصادي بما يدعم تنافسية المؤسسات الوطنية، ويرفع من أداءها الاقتصادي والمالي إلى المستوى الدولي، كما يجسد السعي إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي من شأنها نقل التكنولوجيا والخبرة من خلال توفير المناخ المناسب للمستثمرين (اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا وقانونيا) ومنحهم التحفيزات الضريبية وتعديل القوانين المنظمة للاستثمار لجعلها أكثر انفتاحا على الاستثمار الأجنبي. لكن تبقى الاستثمارات الأجنبية الواردة ضعيفة وانحصرت أغلبها في قطاع النفط، إضافة إلى ما سببته مختلف أشكال الفساد في القطاعات الأخرى من عزوف عن الاستثمار.[11]

- يعرف القطاع الفلاحي تذبذبا بفعل الظروف المناخية، فرغم أن قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر يشكل 80% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير أن هذا العدد يبقى بعيدا تماما عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، بسبب تذبذب الإنتاج فيه، وغياب المنافسة الحقيقية والنوعية، كما هو موجود لدى عدد من الدول الأوروبية وحتى المجاورة التي تعتمد على هذا القطاع إلى درجة تصدير كميات كبيرة منه، مع ملاحظة كذلك أن غياب التكامل بين مختلف القطاعات الوزارية كالفلاحة، التجارة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة أثّر سلبا على النهوض بهذا القطاع، فالقطاع الزراعي في الجزائر مشتّت يستدعي التفكير جليا في تنظيمه والاهتمام به أكثر لتشجيع الصادرات خارج المحروقات بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي أولا، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير تحفيزية تتمثل أساسا في إعفاءات جمركية لاستيراد وسائل التصنيع وكذا الإعفاء الجبائي بالنسبة للمنتجين الحقيقيين[12].
- محدودية الأراضي الزراعية التي هي في حدود 7 مليون هكتار، ويترك منها أكثر من الثلث سنويا للراحة (التبوير)؛
- غياب قانون واضح لتنظيم الملكية العقارية للأراضي الزراعية مما عرقل الاستثمارات الفلاحية لصعوبة الحصول على القروض؛
- تعاني الأراضي الزراعية من التصحر وانجراف التربة وتحويل الأراضي الملوحة التي تهدد حوالي مليون هكتار خاصة في المناطق السهبية؛
- انخفاض معدل استخدام الأسمدة خاصة بعد رفع الدعم على مدخلات الإنتاج، كما أن نقص الإرشاد الفني للمزارعين وعدم وجود مرجع تقني في مجال التخصيب يحدد نوع التربة وأصناف الأسمدة ومواعيد استعمالها قلل من التسميد الكافي والعقلاني؛
- التخلف التكنولوجي للإنتاج في مجالات تحسين البذور والسلالات ونقل التكنولوجيا المناسبة بسبب غياب الإرشاد الفلاحي والتأطير التقني خاصة في الأوساط الريفية والمناطق النائية؛
- ضعف هياكل التسويق من طرق ووسائل النقل وهياكل حفظ وتخزين المحاصيل إلى جانب غياب تنظيم الأسواق أثر سلبا على تصريف الإنتاج وتوزيعه، كما أن ضعف التصنيع في الزراعة تسبب في أضرار كبيرة للمزارعين، حيث اقتصر التصنيع على عمليات تحويل الطماطم والحبوب والحليب في العموم بطاقات تحويل ضعيفة لا تصل إلى امتصاص كل الفائض؛
- نقص مردود القطاع وغياب الحوافز المادية الذي حدّ من عمليات الاستثمار خاصة التي تتطلب موارد ضخمة كاستصلاح الأراضي.[13]

رابعا: آليات ترقية صادرات المنتجات الزراعية الجزائرية نحو الأسواق الدولية

التحدي الأساسي الذي يواجه حاليا الاقتصاد الجزائري هو الوصول إلى تحقيق التنمية الزراعية المستديمة، التي تعمل على تحسين الأوضاع المعيشية للسكان وتخفيف البطالة وتنويع مداخيل ميزانية الدولة ولتحقيق ذلك يتوجب العمل على:

- تنمية الأرياف عن طريق توفير سبل العيش الحسن لهم لحد الهجرة إلى المدينة من خلال توفير مناصب الشغل وتخفيف الفقر ونشر الوعي؛
- وضع استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات المناخية والحد من الآثار المناخية السلبية من خلال الحفاظ على الثروة المائية المتأتية من الأمطار والعمل على حفظها للاستفادة منها في سقي الأراضي الزراعية للتخفيف من نقص المياه في فترات الجفاف؛

- استخدام التقنيات الزراعية الحديثة التي تشمل الهندسة الوراثية لتحسين الإنتاج وخفض التكاليف وتطوير نوعية المنتجات الزراعية؛
- استصلاح أكبر عدد ممكن من الأراضي الزراعية لزيادة الإنتاجية الزراعية للوصول لتحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء وسد الفجوة الغذائية، خاصة وأن الجزائر من أكبر المستوردين للغذاء ولا يكون ذلك إلا بزيادة الإرشاد الزراعي ورفع الوعي لدى الفلاحين واستعمال البحوث والدراسات والتكنولوجيا الحديثة؛
- جعل التنمية الزراعية من السبل الضرورية والبدائل الإستراتيجية لتنمية الصادرات خارج المحروقات عن طريق تعزيز المنتجات التي تحمل فيها الجزائر ميزة تصديرية كالتمور والفلين وتطوير الإنتاج الزراعي في
المنتجات التي لمتصدر بعد؛
- توفير نموذج زراعي حديث لتعزيز وتوسيع التنمية الزراعية ومنها التنمية الاقتصادية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- تعزيز الإصلاحات السابقة ودعمها بإصلاحات وتدابير مستقبلية تعمل على رفع التحدي للوقوف على واقع القطاع الزراعي الجزائري؛
- من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ضخت الدولة مبالغ مالية ضخمة خصصت جزء ضئيل منها لدعم التنمية الزراعية، ورغم ذلك لم تتحسن البيئة الزراعية بل انعكست سلبا على النمو الاقتصادي، لهذا يجب على السلطات العمومية أن تقوم بدراسات معمقة للاقتصاد الوطني قبل القيام بمثل هذه البرامج حتى لا تضيع فرصة نمو هذا القطاع الحساس للوصول به للاكتفاء الذاتي.[14]
- أن نتجاوز ثقافة الإنتاج لتغطية الاستهلاك فقط بل أيضا إلى توفير المنتجات الزراعية كمادة أولية للصناعات الغذائية وذلك من خلال التوسع الزراعي وتشجيع الاستثمارات على أن تلعب مراكز البحوث دورها في نقل التكنولوجيا وتطوير تقنيات الأداء الأمر الذي يؤدي إلى تقليل التكاليف وبالتالي تعظيم القيمة المضافة؛
- أما فيما يخص التمويل، فإنه يتوجب على الأجهزة المتخصصة توفير الموارد المالية الكافية لقيام الاستثمارات الفلاحية على أن يتبع ذلك بالمتابعة والمراقبة لضمان توفير الإنتاج كرهان لتسديد القروض.[15]
- كما أن التوجه نحو الأسواق العربية والإفريقية يمثل السبيل الممكن لتنمية صادرات المؤسسات العاملة في هذا القطاع وهذا بالنظر لعدة اعتبارات أهمها كون دول المغرب العربي تعتبر من الدول المفتوحة على العالم الخارجي، خاصة مع موقعها الجغرافي المناسب للنفاذ إلى السوق الأوربية الواسعة المفتوحة بتعداد يصل إلى 380 مليون مستهلك وبمتوسط دخل فردي يضاهي 20 ألف دولار سنويا هذا من جهة ناهيك عن تقاربها الجغرافي مع الجزائر والذي يمكنها من تحقيق وفورات في تكاليف عملية التصدير، مما يزيد من تنافسية السلع المصدرة، هذا فضلا عن التقارب الثقافي الذي يسمح بتنميط منتجاتها بدل تعديلها أو تكييفها مع المتطلبات والاحتياجات المختلفة لكل سوق، كما أن السوق الإفريقية تعد سوقا واعدة الصادرات الجزائرية ويمكن دخولها بشكل أيسر من أية سوق أخرى، إذ أن هذه الأسواق تتميز بالحجم الكبير من الزبائن المرتقبين، حيث يتوقع بها ما لا يقل عن 800 مليون مستهلك.

- استغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها منتجات المؤسسات الجزائرية والتي قد تتحول إلى مزايا تنافسية والمتمثلة في وجود وفرة في الموارد والمواد الأولية حيث يمكن تصنيع تلك المواد الأولية وزيادة القيمة المضافة منها في بعض مجالات الإنتاج حيث تمتلك هذه المؤسسات بعض المزايا النسبية على المستوى العالمي في إنتاج بعض السلع المطلوبة دوليا كالتمر والتي لم ترقى بعد في درجة تصديرها إلى المستوى المطلوب والذي يعكس الإمكانيات الحقيقية للاقتصاد، إضافة إلى بعض المنتجات التي لا زالت حبيسة السوق المحلي رغم امتلاكها جل مقومات النجاح في احتلال مكانة بالأسواق الدولية ومثال ذلك الزيتون، العجائن، المنتجات البحرية ...[16]

خلاصة:

إنّ مساعي الجزائر في تنمية قطاعها الزراعي من خلال عديد السياسات التنموية الطموحة وجملة المخططات والبرامج بدأت تعطي ثمارها حيث لا يمكن إنكار ما حققه القطاع من تطور وتحسن ملحوظين بالمقارنة مع السنوات الفارطة وبمعدلات نمو متسارعة لكن وبالرغم من ما حققه من انجازات إلا أنه تبقى هناك تحديات كبيرة تستدعي مناقشة السبل الكفيلة بالتغلب عليها في إطار سعيها المتواصل إلى رفع مكانة وتنافسية الاقتصاد الوطني في الأسواق الدولية من خلال ترقية الصادرات وتنويعها خارج قطاع المحروقات وبالأخص قطاع الزراعة هذا الأخير الذي يعتبر ثروة مستديمة يمكن أن تكون بديلا للنفط بما يتوفر عليه من فرص وإمكانيات تساعدها في تحقيق أهدافها، فقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية إبراز الدور الذي يمكن أن تساهم به الزراعة كقطاع جد مهم في تنويع المنتجات الموجهة للتصدير وتحسين مكانتها في الأسواق الخارجية.

ويمكن إيجاز ما تم التوصل إليه من نتائج فيما يلي:

- للقطاع الزراعي دور رئيس في تحقيق التنمية الاقتصادية، نظرا لمساهمته في توفير مناصب عمل لأفراد المجتمع وتحقيق الأمن الغذائي والمواد الأولية التي تدخل في الصناعات الغذائية وكذا مساهمته الفعالة في ترقية وتنويع الصادرات والحد من الواردات؛
- تمتلك الجزائر من الموارد والإمكانيات ما يؤهلها أن تكتسب قوة زراعية كبيرة سواء أكانت إمكانات طبيعة من مياه وأراضي أو إمكانات بشرية؛
- لا يزال ريع المحروقات يلاحق الاقتصاد الوطني بنسب تفوق 97%، في ظل مساهمات ضئيلة لبعض القطاعات الأخرى من بينها القطاع محل الدراسة الذي من الممكن أن يكون رافدا لتطوير الصادرات الجزائرية والاقتصاد ككل لو أعطي الاهتمام الكافي والجاد؛
- يعرف الناتج الزراعي الجزائري تطورا متواضعا خلال سنوات الدراسة على غرار مساهمته الضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي وكذا دوره المحدود في التقليل من الواردات؛
- يواجه القطاع الزراعي في الجزائر تحديات وصعوبات كبيرة منها البنية التحتية، محدودية الأراضي الزراعية جراء الزحف الصناعي عليها، نقص في المكننة والتجهيزات وعدم مواكبة التقدم التكنولوجي في الإنتاج الفلاحي وكذا الضعف في الإرشاد والمرافقة الفلاحية؛
- ضعف في الهياكل المساعِدة على تسويق الإنتاج الزراعي من وسائل النقل ووسائل حفظ وتخزين المحاصيل أثر سلبا على عمليات تصريف الفائض من المنتجات؛
- اعتماد الفلاحة في الجزائر بشكل كبير على الظروف الطبيعية والمناخية يؤثر على الإنتاج؛

- يعاني القطاع من مشاكل في استصلاح الأراضي الزراعية إلى جانب تدهورها بفعل عوامل الانجراف واستنزاف التربة والتوسع العمراني وضعف البحوث في مجال الزراعة.

التوصيات:

- تحديث هياكل ووسائل الإنتاج الزراعي و العمل على مواكبة التطور التكنولوجي في الإنتاج الفلاحي؛
- تكثيف برامج تأطير وتكوين الفلاحين من أجل التحكم في تقنيات الإنتاج الحديثة وإدماج القطاع في النظام العالمي لرفع من مستوى إنتاجيته؛
- تثمين الموارد المتاحة (الثروة النباتية، الحيوانية، المائية...) والاستغلال الأمثل للأراضي وكذا التسيير العقلاني للموارد المالية؛
- تحسين الهياكل اللوجيستية ووسائل حفظ وتخزين المحاصيل الزراعية وتوفير آليات مساعدة لتسويق فائض الإنتاج؛
- تحسين البنية التحتية من شبكات طرق، موانئ ومختلف الهياكل المساعدة والمشجعة على التصدير؛
- تنمية البحوث العلمية في الميدان الزراعي بما يساهم من تطوير الإنتاج، الأمر الذي بدوره يساهم في تطوير الصناعات الغذائية؛
- إعطاء قطاع الزراعة الأهمية والأولوية في البرامج والمخططات الحكومية مع مراعاة تخصيص كل منطقة ببرنامج خاص يراعي خصوصيتها الفلاحية خاصة المناطق الريفية الوعرة والتي تتميز بطبيعة زراعية جيدة والتي تحتاج إلى تنمية للحد من هجرة سكانها نحو المدن؛
- وضع استراتيجيات متكاملة وفعالة تعتمد على آليات متطورة للتقليل من التأثيرات المناخية على المحاصيل وتطوير أنظمة الاقتصاد في المياه؛
- تشجيع الاستثمار الخاص وكذا مشاريع الشراكة لتطوير الإنتاج الزراعي والاستفادة من الخبرات.

الجداول:

الجدول(1): تطور الصادرات والواردات الجزائرية 2015-2016 " مليون دولار"

	2015	2016	النسبة %
الواردات	51 702	46 727	-9,62
الصادرات	34 668	28 883	-16,69
الميزان التجاري	-17 034	-17 844	

Source : ministère de l'industrie et des mines, **bulletin d'information statistique**, données de l'année 2016, n° 30, édition 2017, p 52

الجدول (2): تطور الإنتاج الزراعي الجزائري (2012-2014) " ألف طن":

السنة/البيان	الحبوب	البطاطا	التمور	لحوم حمراء وبيضاء	البقوليات	القمح	الخضر
2012	5137,15	4219,48	789,361	606,27	84,29	3432.23	10402,32
2013	4912,23	4928,03	848,20	660,60	95,83	3299.05	11866,41
2014	3435,23	4673,52	934,38	715,82	93,70	2436.20	12297,73

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد رقم 35، الخرطوم، السودان، 2015، ص 30، 31، 37، 40، 52، 68، 103.

الجدول (3) : تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2005-2015)

السنة/البيان	الناتج الزراعي" مليون دولار"	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي %	نصيب الفرد من الناتج الزراعي "دولار"
2005	7,927	7,7	241
2010	13,644	8,5	379
2013	20,660	9,9	539
2014	21,990	10,3	568
2015	20,914	11,5	524

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد2016**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 431.

الجدول (4): نسبة التغير في الناتج الزراعي:

نسبة التغير2005-2015 %	نسبة التغير 2014-2015 %
10,2	-4,9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد2016**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 431.

الجدول (5): الكفاءة الاقتصادية الزراعية:

الكفاءة الاقتصادية الزراعية %				
2005	**2010**	**2013**	**2014**	**2015**
0,34	0,40	0,43	0,49	0,52

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد2016**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 435.

الجدول (6): مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات (2005، 2010، 2012–2014) :

الصادرات الزراعية" مليون دولار"					معدل النمو السنوي %
2005	**2010**	**2012**	**2013**	**2014**	**2014–2013**
95	134	314	399	403	1,2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد2016**، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 439.

الجدول (7): مساهمة الزراعة في تقليل الواردات (2005 و2010 و2012–2014)

الواردات الزراعية " مليون دولار"					معدل النمو السنوي %
2005	**2010**	**2012**	**2013**	**2014**	**2014–2013**
3,922	6,223	11,245	11,934	11,798	-1,1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد2016**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 439.

الجدول(8): تطور الوردات حسب فئة المنتج (2015–2016) " مليون دولار"

فئة المنتج	2015		2016		نسبة التغير
/	القيمة	%	القيمة	%	%
السلع الغذائية	9 316	18,02	8 224	17,60	-11,72
المواد الاستهلاكية غير الغذائية	8 676	16,78	8 275	17,71	-4,62

Source : ministère de l'industrie et des mines, **bulletin d'information statistique**, données de l'année 2016, n° 30, édition 2017, p52.

الإحالات والمراجع:

[1] موقع وزارة التجارة الجزائرية، https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/collection/stat-commerce-exterieur

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد2016**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 435.

[3] Le forum du commerce extérieur, **revue de l'agence nationale de promotion du commerce extérieur**, n° 21, Algex, Alger, Algérie, 2017, P 16-17.

[4] Ministère de l'industrie et des mines**, bulletin d'information statistique**, données de l'année 2016, n° 30, édition 2017, p5.

[5] رواينية كمال، **تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2007، ص 240.

[6] Cherif oamri**, programme de développement et objectif des filières stratégique de l'agriculture**, ministère de l'agriculture du développement rural et de la pêche, Algérie, 2016, p 3.

[7] زهير عماري، **إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطوره**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص 139.

[8] Organisation des Nations Unies Pour l'Alimentation et l'Agriculture, République Algérienne Démocratique et Populaire, **cadre programmation par pays : Algérie (2013-2016)**, 2012.p 8.

[9] **Op.cit**., p 20.

[10] حمزة العوادي، جمال خنشور، **إشكالية ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010–2015)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 9، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص 162-163.

[11] فرحي محمد، بولعوينات حياة، **الاعتماد على العلامة التجارية لرفع صادرات المؤسسة الجزائرية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 13، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،2015، ص 125،126، 127.

[12] أحمد مصنوعة، **الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،2014، ص 11.

[13] علة مراد، **إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر: قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغذائي العربي**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،2014، ص 3.

[14] طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015، ص 233.

[15] مانع خنفر، **المقاربة البيئية في تحليل التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر**، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34 ، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2013، ص 90.

[16] جمال خنشور، حمزة العوادي، **نحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر، 2014، ص 53-54.